«الوطن» تنشر تفاصيل مشروع إحداث وزارة الإعلام الجديد

تمنح التراخيص وتقيّم النصوص الإعلامية وتحدث وسائل إعلام جديدة

| الوطن

تضمن مشروع مرسوم إحداث وزارة الإعلام الذي أقر من الحكومة أمس الأول في فصل التعاريف أن وسائل الإعلام هي منظومة وسائل الاتصال والتواصل بأشكالها المختلفة التي تهدف إلى تزويد الجمهور بالأخبار والمعلومات والحقائق، بما يساعد على تكوين رأي واضح حول أي قضية مطروحة ويعكس أفكاره وتوجهاته وميوله انعكاساً صادقاً وموضوعياً وأميناً ينقله الإعلامي إلى المتلقين من الجمهور.

وأن المحتوى الإعلامي: أي معلومات أو رسائل صريحة أو غير مباشرة من أي نوع كان، وسواء تم بثها مباشرة أم تم تسجيلها ثم بثها أو إعادة بثها أو توصيلها للجمهور بأي وسيلة كانت، وتأخذ شكل مقالات أو أخبار أو تحقيقات أو برامج أو ملاحظات أو تعليقات أو ما يشابهها.

وعرف المشروع المكتب الإعلامي بأنه وحدة تنظيمية في مديرية الاتصال والدعم التنفيذي أو ما يماثلها في الجهات العامة ويقوم بالدور المنوط به في تأدية الرسالة الإعلامية المطلوبة منه وفق المهام التي تم تحديدها في وثيقة المهام المعتمدة من وزارة التنمية الإدارية، وتزويد وسائل الإعلام بالمعلومات والبيانات المتعلقة بعمل تلك الجهات.

نص المشروع في المادة /٢/: تحدث في الجمهورية العربية السورية وزارة ذات طابع إداري باسم «وزارة الإعلام» وتحل محل وزارة الإعلام المحدثة بالمرسوم التشريعي رقم /١٨٦/ تاريخ ١٩٦١/١٢/١٠ في ما لها من حقوق وما عليها من التزامات.

وحدد أهداف الوزارة في المادة /٣/ بـ:

١- رسم السياسة الإعلامية العامة، ووضع الاستراتيجيات والخطط المتوافقة معها، والإشراف على تنفيذها وفق السياسة العامة للدولة.

٢- ضمان حق المواطن بالحصول على الخدمات الإعلامية بأشكالها المختلفة.

٣- ضمان حرية العمل الإعلامي والتعبير عن الرأي في الوسائل الإعلامية الوطنية وفقاً لأحكام الدستور والقانون.

٤- تحفيز المنافسة العادلة في قطاع الإعلام وتنظيمها والعمل على منع الممارسات المخلة بها.

٥- ربط الإعلام بالمجتمع، بما يعزز الهوية الوطنية والعربية، والتنوع الثقافي.

٦- المشاركة في تعميق الديمقراطية، والتعددية السياسية، وتعزيز قيم المساواة والعدالة الاجتماعية.

٧- المساهمة في عملية التنمية بأشكالها المختلفة وتعزيز الوعي لدى المجتمع لحماية الثروات الطبيعية والمنشآت والمؤسسات واحترام القانون.

٨- إطلاع الرأي العام في سورية والعالم، على حقيقة الأحداث في الجمهورية العربية السورية في جميع المجالات، والتعريف بنهضتها وتراثها الحضاري ودورها في بناء الحضارة الإنسانية.

٩- النهوض بالصناعة الإعلانية والترويجية الوطنية داخلياً وخارجياً.

١٠- الإشراف على الإنتاج الدرامي ودعمه وتوجيهه في خدمة القضايا الوطنية والتنموية من خلال تقييم النصوص الدرامية والوثائقية، وتشجيع تأسيس شركات ومؤسسات ومدن الإنتاج التلفزيوني والسينمائي، وتوسيع مجالات التعاون للإنتاج المشترك.

١١- التعاون والمشاركة مع القطاع الخاص للاستثمار في قطاع الإعلام.

وحددت المادة /٤/ مهام الوزارة بأنها تتولى:

١- متابعة الأداء الإعلامي لجميع الوسائل والمؤسسات الإعلامية ومدى استجابته لحاجات المجتمع والتزامه بالقانون.

٢- وضع الأسس والضوابط الكفيلة بتنظيم قطاع الإعلام، وتطوير أنظمة العمل فيه بما يضمن تحسين الأداء الإعلامي ومخرجاته وفقاً للسياسة العامة للدولة.

٣- توجيه وسائل الإعلام الوطنية لخدمة المجتمع، وتشجيع المبادرات وإطلاع الرأي العام على جميع الحقائق والتطورات بشفافية ومهنية.

٤- العمل على مواكبة الأداء الإعلامي لحاجات التنمية والمجتمع ودور سورية الإقليمي والدولي.

٥- دراسة وإعداد وتوقيع اتفاقيات وبروتوكولات ومذكرات التعاون في المجالات الإعلامية، بين الوزارة والجهات الأخرى داخل سورية وخارجها.

٦- تدريب وتأهيل الكوادر العاملة في وسائل الإعلام التي تشرف عليها الوزارة.

٧- إجراء البحوث والدراسات واستطلاعات الرأي الإعلامية في مختلف القضايا (السياسية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها).

٨- العمل على تطوير صناعة الإعلان وخدمات الطباعية وتوزيع المطبوعات.

٩- التنسيق مع المنظمات والهيئات الحكومية وغير الحكومية المتخصصة لتطوير المنتج الإعلامي.

١٠- توفير الظروف المناسبة للوفود والبعثات الإعلامية العربية والأجنبية لأداء مهامها وإطلاعها على صورة سورية الحضارية، والتواصل مع وسائل الإعلام العربية والأجنبية في سبيل تحقيق ذلك.

١١- مرافقة الوفود الصحفية والإعلامية الزائرة إلى القطر وتأمين تنقلاتهم داخل الجمهورية العربية السورية مقابل تسديد بدل مالي.

١٢- إنتاج إعلام إلكتروني تفاعلي، يحقق الحضور الإعلامي الفعّال، وتعزيز المحتوى الرقمي الوطني على الشبكة العالمية.

١٣- إحداث وسائل إعلام جديدة، تواكب حاجات المجتمع المتطورة، وتحفز المنافسة العادلة.

١٤- التعاون والمشاركة مع الجهات العامة والخاصة في قطاع الإعلام من خلال إحداث وسائل إعلام جديدة، تواكب حاجات المجتمع المتطورة، وتحفز المنافسة العادلة.

١٥- توفير البيئة المناسبة لدعم وحماية وصناعة الإنتاج الدرامي في سورية، والتعاون والتشارك في مجال الاستثمار مع شركات الإنتاج الدرامي، ومنح الكتب والمراسلات الخاصة بتسهيل عمل الشركات الخاصة العاملة في المجال الفني والدرامي.

١٦- تقييم النصوص الدرامية وإجازتها نصاً ومشاهدة، ومنح الإذن بالتصوير للأعمال الفنية والدرامية بعد التحقق من إجازة نصوصها وإجازة عرضها وتصديرها.

١٧- منح التراخيص والاعتمادات للوسائل الإعلامية كافة، ودور النشر.

١٨- تنظيم ورعاية النشاطات والفعاليات الإعلامية والدرامية، أو المرتبطة بها.

١٩- منح وثائق إثبات الهوية للإعلاميين، ووضع الأسس والآليات اللازمة لاعتماد المراسلين والوسائل الإعلامية العربية والأجنبية الراغبة بممارسة أنشطة إعلامية داخل الجمهورية العربية السورية.

٢٠- متابعة المحتوى الإعلامي للمطبوعات الدورية وغير الدورية الداخلة إلى الجمهورية العربية السورية، وتوزيعها، والتزامها بأحكام القوانين والأنظمة النافذة.

٢١- الترخيص لمراكز التدريب الإعلامي ومراكز البحوث الإعلامية واستقصاء الرأي وشركات الخدمات الإعلامية ومتابعة أدائها ونشاطها ومدى إلزامها بالقانون.

٢٢- السعي لتسوية المنازعات التي قد تنشأ بين الوسائل الإعلامية بالطرق الودية.

٢٣- تمثيل الجمهورية العربية السورية في المجال الإعلامي أمام الدول والاتحادات والمنظمات العربية والإقليمية والدولية.

٢٤- إحداث مكاتب إعلامية خارجية وتعزيز حضور المادة الإعلامية الوطنية في وسائل الإعلام العربية والأجنبية. حسب الضرورة ووفق مصلحة الجمهورية العربية السورية.

ووفقاً للمادة/٥/ فإن الوزير هو المرجع الأعلى في الوزارة والجهات التابعة لها أو المرتبطة بها في القضايا التوجيهية والإشرافية ضمن أحكام القوانين والأنظمة، وهو آمر الصرف وعاقد النفقة، يعاونه في أعمال الوزارة معاون وزير للشؤون الإعلامية، ومعاون وزير للشؤون التقنية.

المجلس الاستشاري

ونصت المادة /٧/ من المشروع على تشكيل المجلس الاستشاري من الوزير رئيساً، ومعاون الوزير للشؤون الإعلامية نائباً للرئيس، ومعاون الوزير للشؤون التقنية عضواً، ومدراء المؤسسات الإعلامية أعضاء، ومدير الاتصال والدعم التنفيذي مقرراً.

وأجاز للوزير أن يضم لعضوية المجلس استشاريين من العاملين في الوزارة والمؤسسات التابعة لها أو غيرهم من العاملين في المؤسسات الحكومية الأخرى أو الخبراء، وتحدد مهام المجلس بالآتي:

١- متابعة الأداء الإعلامي الوطني بجميع مكوناته ومستوياته في إطار السياسة الإعلامية العامة.

٢- تقديم المشورة الإعلامية والفنية وتوظيف نتائجها في خدمة العملية الإعلامية وتطويرها.

٣- وضع الخطط والبرامج لتصويب الأداء بما يسهم إعلامياً في معالجة المشكلات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية كافة.

٤- إبداء الرأي بالأنظمة والقرارات التنظيمية التي تعدها الوزارة ومؤسساتها.

مديريات الإعلام في المحافظات

وجاء في المادة /٨/: تتولى مديريات الإعلام في المحافظات تنفيذ جميع المهام والأعمال التي تقوم بها الإدارة المركزية، في حدود الصلاحيات المحددة لها في النظام الداخلي.

حددت المادة /٩/ الجهات التابعة للوزارة وهي:

١- الوكالة العربية السورية للأنباء «سانا».

٢- الهيئة العامة للإذاعة والتلفزيون.

٣- المؤسسة العربية للإعلان.

٤- مؤسسة الوحدة للصحافة والطباعة والنشر والتوزيع.

٥- المؤسسة العامة للإنتاج التلفزيوني والإذاعي.

٦- الشركة السورية لتوزيع المطبوعات.

٧- معهد الإعداد الإعلامي.

٨- المعهد الثقافي للإعلام والطباعة.

وبينت المادة /١٠/ أن الوزارة تشرف على عمل الجهات المذكورة في المادة /٩/ وترسم سياساتها الإعلامية والإعلانية والخدمية والإنتاجية والتعليمية والتدريبية، استناداً لهذا المرسوم التشريعي، ولصكوك إحداثها.

وحددت المادة /١١/ الجهات المرتبطة بالوزارة وهي: اتحاد الصحفيين المحدث بالقانون رقم /١/ لعام ١٩٩٠، واتحاد الناشرين السوريين المحدث بالقانون رقم /١٤/ لعام ٢٠٠٥.

وأوضحت المادة /١٢/ أنه يخضع العاملون في الوزارة والجهات التابعة لها لصك تشريعي خاص

البدل المالي

وأشارت المادة /١٣/ إلى أنه يحدد بقرار من الوزير بالتنسيق مع وزير المالية البدل المالي لكل مما يلي:

١- الترخيص والاعتماد للوسائل الإعلامية ومراكز التدريب ومراكز الأبحاث ومكاتب وسائل الإعلام الخارجية وفقاً للقانون.

٢- الترخيص لدور النشر.

٣- المطبوعات التي تصدرها الوزارة ويتم الاشتراك فيها.

٤- تقديم خدمات للوفود والبعثات الإعلامية العربية والأجنبية.

٥- تقديم البحوث والدراسات واستطلاعات الرأي.

٦- التقييم الفكري للكتب والمخطوطات وإجازتها وتداولها وتصديرها.

وبينت المادة /١٤/ أنه تؤول نسبة (١٠٪) من العائدات المالية الناتجة عن بدلات التراخيص والاعتمادات المنصوص عليها في الفقرتين (١- ٢) من المادة (١١) من هذا المرسوم التشريعي لمصلحة صندوق تقاعد الصحفيين، وتؤول نسبة (٢٥ بالمئة) من العائدات المالية المحققة بموجب البنود (٤-٥-٦) من المادة (١١) من هذا المرسوم التشريعي للعاملين في الوزارة واللجان المختصة وتحدد بقرار من الوزير.

أحكام انتقالية

وعد المشروع في المادة /١٥/ جميع العاملين الدائمين متقولين حكماً مع شواغرهم إلى الوزارة المحدثة بموجب أحكام هذا المرسم التشريعي، وبأوضاعهم وفئاتهم وأجورهم ذاتها، ويحتفظون بقدمهم المؤهل للترفيع، ويستمر العاملون المندبون والمؤقتون والموسميون بأوضاعهم الحالية وفقاً للقوانين والأنظمة النافذة.

وبينت المادة /١٦/ أن كل ما لم يرد عليه نص في هذا المرسوم التشريعي تطبق القوانين والأنظمة النافذة، ويصدر الهيكل الوظيفي للوزارة بمرسوم ويشمل الملاك العددي للوزارة، وكما يصدر النظام الداخلي بقرار من الوزير.

وتلغى المادة /١٧/ من المشروع المرسوم التشريعي رقم ١٨٦ تاريخ ١٩٦١/١٢/١٠ وتعديلاته.

> إحداث مجلس استشاري دون اشراك القطاع الخاص.. والجهات المرتبطة بالوزارة: اتحاد الصحفيين واتحاد الناشرين

١١ طابقاً و١٧٣ سريراً ومدرجاً أكاديمياً يتسع لـ ٥٠٠ كرسي

اهتمام حكومي لإنجاز أول مجمع إسعافي نوعي في المنطقة مطلع ٢٠٢٤

وزير التعليم العالي: مشروع وطني يسهم في تعزيز الخدمات الصحية والطبية والتعليمية

| فادي بك الشريف

ترأس وزير التعليم العالي والبحث العلمي بسام إبراهيم، اجتماعاً نوعياً في مشفى المواساة الجامعي، مع الفريق الدارس والمشرف والمنفذ لمشروع المجمع الإسعافي الذي يضم ١١ طابقاً وتبلغ طاقته الاستيعابية ١٧٣ سريراً منها ١٤٤ للإقامة و٢٩ للعناية المشددة (داخلية وجراحة).

وتم خلال الاجتماع الذي حضرته معاون الوزير للشؤون الطبية فادية دبيب، ومدير عام مشفى المواساة عصام الأمين، مناقشة إجراءات الإسراع في وتيرة تنفيذ المشروع وفق الشروط والمواصفات الفنية المطلوبة، ووضع برنامج تنفيذي زمني دقيق.

وأكد الوزير إبراهيم، اهتمام الحكومة بإنجاز هذا المشروع الحيوي والمهم ووضعه في الخدمة كجانب تعليمي وخدمي وطبي، ذاكراً أن المجمع الإسعافي مشروع وطني يسهم في تعزيز الخدمات الصحية والطبية والتعليمية، إضافة إلى المدرج الأكاديمي لطلاب الطب والدراسات العليا الذي يتسع لـ٥٠٠ كرسي.

وتم عرض مراحل التنفيذ والإنجاز والصعوبات ومتطلبات المرحلة القادمة، حيث تم تأكيد رفع نسب الإنجاز والالتزام بجودة التنفيذ وتأمين التجهيزات اللازمة طبقاً للمواصفات المعتمدة.

هذا ووعد الوزير بتقديم كل الدعم والتسهيلات وتأمين المستلزمات، على أن تؤمن الاعتمادات اللازمة للإنجاز في ظل المتابعة الدورية.

وفي تصريح لـ«الوطن» بين مدير عام مشفى المواساة الجامعي أنه من المقرر أن يوضع المجمع في الخدمة مع بداية ٢٠٢٤ في حال توافر الاعتمادات اللازمة والمخصصة لاستكمال كل الأعمال المتبقية للإنجاز مع متابعة عمل الجهات الدارسة والفريق والشركات المنفذة للمشروع النوعي، مع وجود اهتمام حكومي بإنجاز المشروع المهم والنوعي في سورية.

وقال الأمين: تم إنجاز ٨٥ بالمئة من المشروع الذي بدأ مطلع ٢٠١٧، على أن تستكمل كل الإجراءات لتنفيذ الأعمال المتبقية (١٥ بالمئة)، بما فيه تأمين كل التسهيلات والاعتمادات اللازمة، ناهيك عن متابعة موضوع (الفرش التكنولوجي).

وتوقع مدير عام المشفى أن تصل قدرة المشروع على استقبال الحالات الإسعافية إلى ١٥٠٠ حالة يومياً، بدلاً من ٥٠٠ حالة يومياً، أي بزيادة ضعفين، علماً أن تكلفة المشروع بالمليارات، وانعكاسه مهم جداً وخاصة أنه أكبر مجمع إسعافي في دول المنطقة، ما سيشكل إضافة للمنظومة الصحية السورية.

ولفت الأمين إلى أن المجمع يضم مدرجاً أكاديمياً بأحدث المواصفات والتجهيزات، ومجهزاً بكل الوسائل السمعية والبصرية الضرورية للجانب الأكاديمي بما يخدم الطلاب والأطباء وينعكس إيجابياً على واقع عمل المشفى للقيام بالدور التعليمي المطلوب على أكمل وجه.

وأضاف: طلب من المشفى خلال الأسبوع الماضي بتقرير يتضمن كل التفاصيل المتعلقة بالمشروع ومراحل التنفيذ والصعوبات، مع المتابعة مع الشركات الهندسية التي تتولى الإشراف، ووضع خطة عمل للفرش التكنولوجي والجانب المتعلق بالمعلوماتية.

وكان افتتح مؤخرا في مشفى المواساة مجموعة من المشاريع التطويرية المنجزة بتكلفة تقارب مليارَي ليرة سورية، وتضمنت إعادة تأهيل كامل لقسم الإسعاف الجراحي بسعة ٨٢ سريراً وخمسة أسرة عناية مركزة وافتتاح قسم الأمراض الأذنية للرجال ضمن الشعبة الأذنية بسعة ٢٥ سريراً و٤ غرف عمليات يقدم كل الخدمات العلاجية والجراحية لأمراض وجراحة الأنف والأذن والحنجرة وجراحة الرأس والعنق إضافة إلى عيادة تسكين الآلام المزمنة التي لا يمكن معالجتها بالطرق والجراحات التقليدية ولا سيما آلام الأورام المتقدمة وحالات الانضغاط الرقبي والعمود الفقري وتقدم خدمات مجانية للمرضى عبر اختصاصيي التخدير، وعدة مشاريع أخرى.

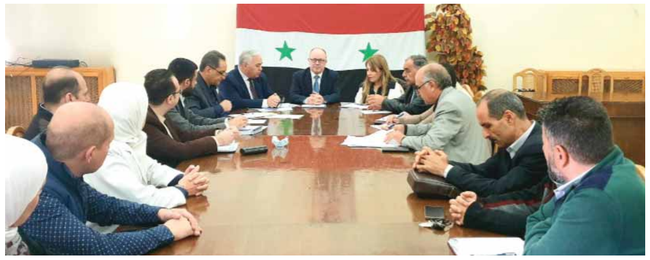

> مدير عام المواساة لـ«الوطن»: يرفع طاقة استقبال الحالات الإسعافية إلى ١٥٠٠ يومياً

الخطوط الحديدية تنتج ٣٨٠٠ عمود بيتوني لتجديد شبكات الكهرباء

العمر لـ«الوطن»: تأهيل الخط الحديدي من محطة جبرين حتى محطة حلب الحرارية

| محمود الصالح

كشف المدير العام للشركة العامة لإنشاء الخطوط الحديدية محمد إسماعيل العمر عن إنتاج الشركة خلال العام الحالي ٣٨٠٠ عمود دورانى بيتوني لمصلحة مشروعات وزارة الكهرباء.

وبين العمر في تصريح لـ«الوطن» أن الشركة ورغم كل الظروف الصعبة التي تعانيها البلاد تمكنت من تحقيق إيرادات تخطت ٢ مليار ليرة بنسبة تنفيذ وصلت ١٣٦٪.، موضحاً أن معمل الأعمدة البيتونية التابع للشركة بحلب هو المعمل الوحيد في القطر الذي يؤمن حاجة كل شركات الكهرباء في القطر من الأعمدة الكهربائية، ولفت إلى أنه يتبع للشركة مجبلان بيتونيان مركزيان بطاقة إنتاجية ٦٠ متراً مكعباً في الساعة، ويوجد ورشات صيانة كهربائية ميكانيكية تقوم بتأمين الجاهزية التامة في مراكز خطوط الإنتاج بشكل كامل.

أما مديرية المنتجات البيتونية التي تتبع لها صالة الأعمدة حيث تنتج أعمدة مسبقة الصنع والإجهاد بأطوال مختلفة تم فيها إنتاج ٤٠٠ عمود قياسي خلال شهر تشرين الأول، ويتبع المديرية صالة الملحقات البيتونية والتي تقوم بإنتاج العديد من المنتجات مختلفة الأنواع والقياسات وفق الطلب حيث تقوم حاليا بإنتاج ممرات سطحية لمصلحة مشاريع الخطوط الحديدية، ومجموعة الهكتومترية والكيلومترية لمصلحة مؤسسة الخطوط الحديدية السورية وقطع بيتونية مساحية قساطل بيتونية مختلفة القياسات وقواعد بيتونية خاصة بمراكز التحويل الكهربائية وتم تحقيق إيرادات مالية خلال شهر تشرين الأول بحدود ٣٨٤ مليون ليره سورية.

وكانت الشركة العامة لإنشاء الخطوط الحديدية قد بدأت في محافظة حلب أعمال إصلاح وتأهيل الخط الحديدي الممتد من محطة جبرين حتى محطة تل بلاط والوصول إلى محطة الرضوانية لتوليد الكهرباء بعدما امتدت يد التخريب والإرهاب إليه، وأنجزت ربط الشبكة السككية في مدينة حسياء الصناعية وهذا المشروع يؤمن ربط المدينة الصناعية مع شبكة السكك الحديدية ضمن دارة نقل من المرافئ البحرية إلى مراكز الإنتاج وتخديم الصناعيين والمستثمرين ويتكامل مع خطة عمل الوزارة في مجال السكك الحديدية بعد ربط عدرا الصناعية ولاحقاً الشيخ نجار بحلب، كما تم الانتهاء من أعمال صيانة وتأهيل جسر قمحانة لسكك الحديدية على نهر العاصي، ووضعه في الخدمة.

وأنجزت ورشات الشركة العامة لإنشاء الخطوط الحديدية أعمال صيانة وإعادة تأهيل الجسر المعدني السككي الواقع في منطقة قمحانة فوق نهر العاصي، والذي طالته يد الإرهاب محدثةً فجوات كبيرة في الجوائز المعدنية للجسر، وتابعت ورشات الشركة بالتنسيق مع المؤسسة العامة للخطوط الحديدية السورية استبدال القطعات التالفة والمتضررة من جسم الجوائز المعدنية وتدعيمها بدعامات إضافية حسب الدراسة الفنية بما يضمن سلامة استثمار الجسر أثناء مرور القطارات ووفق متابعة حثيثة لتفاصيل المشروع من وزارة النقل، وتمت صيانة الركائز الوسطية للجسر والتي يبلغ ارتفاعها أكثر من ١٥م، وصيانة أرباع المخاريط وصيانة أجهزة الاستناد المعدنية. ويتألف الجسر من ثلاثة جوائز معدنية طول كل جائز ٣٤,٥ م، وبطول إجمالي للجسر يبلغ ١٠٣,٥ أمتار وهو يعتبر من أهم الجسور السككية الحيوية في القطر على محور حلب حماة دمشق.

وبين المدير العام للشركة أن أعمال الإصلاح تشمل تأهيل الخط الحديدي الذي يصل إلى محطة توليد الكهرباء في الرضوانية بحلب بطول إجمالي يبلغ ١٨ كم موضحاً أن هذه الأعمال تأتي لتأمين احتياجات المحطة عبر نقل الفيول اللازم لعملها حيث ستقوم القطارات بنقل حجوم كبيرة ما يساهم في استمرارية تقديم الخدمة وتخفيض تكاليف النقل لإنتاج الكهرباء.

وأشار العمر إلى أنه تم الكشف على مسار التفريعة السككية وتحديد احتياجاتها من أعمال الصيانة ليصار إلى تنفيذها حسب درجة تضرر كل قطاع علماً أن هناك قطاعات تحتاج إلى تمديد كامل للسكة نتيجة سرقتها من المجموعات الإرهابية وبانتظار استكمال الجهات الأخرى لصيانة القسم السفلي للخط الحديدي والجسر البيتوني المتضرر فوق قناة الجر الرئيسة شرق محطة جبرين مبدياً استعداد الشركة لتنفيذ الأعمال المطلوبة ضمن المدد الزمنية قبل نهاية العام الحالي.